ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602-781X

المجلد: 15 / العدد: 03 / السنة: 2026 / ص ص: 547 - 574

الخطاب المسجدي في الجزائر بين الوظيفة الوقائية ومعوقات الفعالية: مقاربة سوسيولوجية

Mosque Discourse in Algeria, Preventive Functions and Constraints on Effectiveness :A Sociological Approach

تاريخ الإرسال: 2026/08/31 تاريخ القبول: 2026/10/02 تاريخ النشر: 2026/10/11

أبو الفتوح بوهريرة[1]

[1] جامعة تامنغست ، الجزائر،

EMAIL :abouelfoutouhbouhoreira@univ-tam.dz

ORCID+ 0009-0008-7413-1958

الملخص

ينطلق المقال من إشكالية تبحث في مقومات فعالية الخطاب المسجدي في الجزائر اللازمة للإسهام في مواجهة الآفات الاجتماعية التي تعتري المجتمع، وللانتقال من مسار التساؤل إلى البحث عن الإجابة، تم الاعتماد على المقاربة النظرية الموظفة لمفهومي السلطة الرمزية واللامعيارية، إلى جانب مراجعة الأدبيات المعرفية والمعطيات الثانوية السابقة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها امتلاك الخطاب المسجدي من حيث المبدأ، لمقومات نظرية للفعالية تجسدت تاريخيا في الوئام المدني والمصالحة الوطنية، غير أنه يمكن أن يتحول إلى تبليغ مقنن منفصل عن واقع الفرد الجزائري، وإن استعادة مقومات هذه الفعالية يكمن في تكوين موضوعي للخطباء والأئمة، وتوسيع هامش تفاعلهم مع الواقع المحلي معل تعميم نموذج التوظيف المقصود للمضامين الدينية في معالجة القضايا الاجتماعية التي تشغل الأفراد في حياتهم الإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب المسجدي، الفعالية ، الآفات الاجتماعية، السلطة الرمزية، اللامعيارية

المؤلف المرسل: أبو الفتوح بوهريرة، **الإيميل:** abouelfoutouhbouhoreira@univ-tam.dz

Abstract:

This article examines the conditions underlying the effectiveness of mosque discourse in Algeria and its potential contribution to addressing the social problems affecting Algerian society. To address this question, the study draws on a theoretical approach based on the concepts of symbolic power and anomie, alongside a review of relevant literature and previously available secondary data.

The study finds that, in principle, mosque discourse possesses theoretical foundations that can support its effectiveness, as historically demonstrated by its contribution to civil concord and national reconciliation. However, mosque discourse may also become a standardized form of religious communication detached from the everyday realities of Algerian individuals. Restoring its capacity for social effectiveness requires more substantive and context-sensitive training for imams and preachers, greater room for their engagement with local realities, and the wider adoption of a deliberate approach to employing religious content in addressing the social issues that concern individuals in their everyday lives.

Keywords: mosque discourse, effectiveness, social pathologies, symbolic power, anomie

1. مقدمة:

إن مسعى فهم أي مجتمع إنساني لا يكون بمعزل عن منظومته القيمية ولا بعيد عن الخطابات التي تنتجها مؤسساته والتي يتم تداولها من قبل أفراده، بما يضم من ممارسات لغوية ورمزية تعكس أسلوب حياة المجتمع والمعايير والضوابط التي بني عليها، لذلك فإن وظيفته لا تقتصر على نقل الأخبار والتبليغ بقدر ما يمتد ليسهم في تشكيل الوعي الجمعي ويوجه السلوك الفردي والجمعي، وفق منظومة المعايير والقيم التي يقرها المجتمع وتتبناه مؤسساته كآلية من آليات الضبط الاجتماعي، والذي له أن يحقق التكامل والتماسك بين مكونات البيئة الاجتماعية كممارسة فاعلة، أو أنه يسهم في المقابل حين

تتعطل وظائفه في تفكيك هذا التماسك وبروز أشكال من الانحلال المعياري بالمفهوم الأنومي.

في هذا السياق يندرج الخطاب الديني ضمن هذه المنظومة العامة من الخطابات الاجتماعية، كونه يمثل نمطا خاص عن غيره بما يملكه من سلطة رمزية تكافئ سلطة المجتمع الرسمية، التي تكون مستمدة من قداسة مصدره (النصوص الدينية) من جهة ومن موقع المؤسسة التي تنتجه وتعيد إنتاجه من جهة أخرى، ولطالما اعتبر هذا الخطاب في المجتمعات الإسلامية عموما أن حدوده لا تقف عند التبليغ العقدي والتعبدي، بل يشمل تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط منظومة القيم التي تحكم الحياة الاجتماعية للأفراد، بما يكتسي الدين الإسلامي من حضور في البنية الاجتماعية للمجتمعات المحافظة وينسجم مع مقاصده، ويعد المسجد ضمن هذ التوجه مؤسسة تاريخية قائمة وحاضنة لهذا الخطاب وأبرز فضاء لتداوله، من خلال خطبة الجمعة وحلقات الوعظ والإرشاد التي تتخلل الدروس بين صلاتي المغرب والعشاء، وهو ما يمنحه على المستوى النظري موقعا مركزيا وهاما ضمن أدوات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع.

إن خصوصية الخطاب الديني المسجدي ضمن السياق الجزائري، مرتبط إلى حد بعيد بتاريخ مؤسسة المسجد في الجزائر ذاته، إذ يلاحظ أنها لم تكن بعيدة عن التجاذبات السياسية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري حتى وقت قريب، إذ شهد الخطاب المسجدي منذ نهاية حقبة العشرية السوداء في نهاية تسعينيات القرن الماضي بالجزائر، وتصاعد مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المستوى العالمي، إعادة ترتيبات جذرية لعلاقته بالدولة في إعادة لرسم الإطار الذي يربط بين المقدس والمدنس، أفضت إلى يمكن وصفه بتقنين هذا الخطاب في مواضيعه ووظيفته وأهدافه وغايته حتى، ما ساهم في تقييد قدرته على التطور والاستجابة لمستجدات الواقع الاجتماعي، في مقابل بروز مؤسسات اجتماعية أخرى تولت تدريجيا وظائف الضبط والتوجيه السلوكي والاجتماعي والمعرفي التي كانت من اختصاصه، وهو ما ساهم حسب دراسة (شويني وبدة، 2023) في فقدانه الفعالية المطلوبة حيث أصبح شبه جامد لا يستجيب إلا بقدر محدود لمستجدات الواقع الاجتماعي والأمني للمجتمع الجزائري.

في الوقت الذي يشهد فيه الخطاب المسجدي هذا التراجع الوظيفي، يشهد المجتمع الجزائري في المقابل تناميا ملحوظا لجملة من الآفات الاجتماعية ممثلة في الإنحراف عن قيم ومعايير وضوابط المجتمع بجميع أشكاله، وصولا لتنامي ظاهرة الجنوح لدى الشباب وإدمان المخدرات والمؤثرات العقلية، وما يرتبط بهذه الآفات من مظاهر التفكك الأسري وضعف الروابط الاجتماعية التي تعد ضمن دراسة (لمزري وزنانرة، د.ت) عاملا جوهريا في تفشي هذه الظواهر داخل المجتمع الجزائري، من حيث أنها تعمل على إتاحة المجال لبروز أنماط سلوكية منحرفة عن القيم الجمعية السائدة. وأمام هذا الطرح نقف أمام سؤال يبحث فيما إذا كان الخطاب المسجدي يمتلك من حيث المبدأ المقومات الرمزية والمؤسسية التي تؤهله للإسهام في وقاية المجتمع من هذه الآفات، فلماذا لا يظهر أثر هذا الدور بوضوح في الواقع الاجتماعي الجزائري؟، وهل يعود ذلك إلى قصور في بنية الحطاب ذاته أم إلى عوامل خارجية تحد قدرته في فرض تأثيره على المجال الاجتماعي ؟.

هذا التوتر القائم بين الإطار النظري والأثر الواقع هو ما يدفعنا في هذه الورقة العلمية إلى بحث الإشكالية التي تدور حول:

- إلى أي حد يمتلك الخطاب المسجدي في المجتمع الجزائري مقومات الفعالية الاجتماعية في الحد من الآفات الاجتماعية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلان فرعيان يوجهان محور هذه الدراسة:

- ما هي المقومات النظرية التي تؤهل الخطاب المسجدي في المجتمع الجزائري من حيث سلطته الرمزية ووظيفته الدينية والاجتماعية في الحد والوقاية من الآفات الاجتماعية؟
- ما هي أبرز مظاهر العجز البنيوي (السياسي والمؤسساتي والتكويني) التي تواجه الخطاب المسجدي في القيام بدوره في الحد ووقاية المجتمع من الآفات الاجتماعية؟

2. السياق المنهجي للدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الإطار النظري الذي يحاول مقاربة الظاهرة الاجتماعية من خلال مراجعة نظرية تحليلية وتحليلا ثانويا للأدبيات المعرفية، على اعتبار أن هذا

النوع من التحليل الثانوي للبيانات والأدبيات القائمة يمثل منهجية لبحث علمي قائم بذاته وله خصوصيته الإجرائي، يتيح للباحث استثمار معارف ومعطيات موثقة سابقة في الطرح لبناء فهم جديد للظاهرة المدروسة، بدل الاقتصار على اعتبارها خطوة تمهيدية للبحث الميداني فحسب. (Heaton, 2008, p38)، وعليه دفع بنا هذا الإطار إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح من جهة وصف الخطاب المسجدي في بنيته ووظيفته ومقوماته النظرية كما استقرت في الأدبيات السوسيولوجية، ومن جهة أخرى فهو يتيح أيضا تحليل العلاقة المفترضة بين هذا الخطابة ومنظومة الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وذلك بالتركيز على مراجعة اللأدبيات المعرفية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، من خلال توظيفها في استخلاص المؤشرات الدالة على مظاهر الفعالية أو العجز في الخطاب المسجدي ضمن هذه الأدبيات نفسها والعمل على تحليلها.

وهذا الأساس يقوم على مراجعة المصادر الثانوية بوصفها الأداة الرئيسية لجمع المعلومات وتشمل مراجع نظرية في سوسيولوجيا الدين والجريمة والانحراف، مع دراسات سابقة محلية وعربية وأجنبية ذات صلة بموضوعي الخطاب الديني/ المسجدي والآفات الاجتماعية، إضافة على التقارير والمعطيات الإحصائية الرسمية المتاحة حين تسمح طبيعتها بذلك.

كما يمكن تبرير توجهنا النظري بدل الإعتماد على المقاربة الميدانية الإمبريقية، عند ثلاث اعتبارات أساسية أولها أن مفهوم الفعالية في سياق الخطاب الديني هو مفهوم مركب متعدد الأبعاد، ويستلزم منا تفكيكه نظريا بدقة قبل قياسه على نحو ميداني، ثانيا أن هذا النوع من المنهجية قائم بذاته ومعترف به لدى كبار علماء وباحثي السوسيولوجيا متى كان متسق مع أهداف الدراسة (Heaton, 2008, p38)، ثالثا وأخيرا أننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تأسيس إطار نظري/مفاهيمي يمكن أن يستثمر في دراسات لاحقة في تصميم أدوات قياس معرفية وميدانية لمقومات فعالية الخطاب المسجدي، بوصفها خطوة تأسيسية تسبق النزول للميدان للمعاينة والمتابعة مستقبلا.

3. الإطار الإبستمولوجي لمفاهيم الدراسة:

تفرض علينا العقلية السوسيولوجية قبل الخوض في تحليل مظاهر الفعالية والعجز للخطاب المسجدي في الوسط الاجتماعي، الالتفاف حول بعض المفاهيم التي تدخل ضمن نطاق موضوع الدراسة والتي نرى أن توضيحها ضمن السياقات المعرفية التي وردة فيها، له الأثر البالغ في فهم الدلالات التي تهدف إليها باقي العناصر ضمن هذه الورقة العلمية، ويمكن حصر هذه المفاهيم في التالي:

- **مفهوم الخطاب الديني/ المسجدي:** بداية قد ورد لفظ "الخطاب" في معجم لسان العرب لإبن منظور كذلالة على الكلام والمحادثة الحوارية، مستندا إلى الفعل "خاطب"، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (الفرقان: 63)، وقد يرد أيضا بمعنى القول ووضوحه كما في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ (ص: 20) (ابن منظور، 1993، ص 135)، أما من الناحية الاصطلاحية فإن أول ما جرى استخدام هذا اللفظ في حقل العلوم اللسانية الغربية، وذلك عبر كتابات عالم اللسانيات السويسري فيرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure الذي اعتبر لغة الأفراد ما هي إلا ظاهرة اجتماعية، تخضع بدورها لأبنية وأنساق قابلة للتحليل العلمي انطلاقا من ظروفها الاجتماعية المنتجة. (زهاني، 2011، ص23)

بالعودة لامتداد اللفظ في أصله اللاتيني فيرجع لكلمة discourusse التي تعني المجادلة والمحاججة، ويعرف بوصفه مجموعة من المنطوقات والملفوظات التي تكون بدورها مجموعة من التشكيلات الخطابية المحكومة بقواعد التكوين والتحويل. (بغورة، 2000، ص 107)، بينما يعرفه جيفري ليتش G.N.Leech بأنه اتصال لغوي يعد صفقة بين المتكلم والمستمع، تتوقف صيغته على غرض اجتماعي. (ميلز، 2004، ص 3)، وهذا يجعلنا نعتبره معطى ثقافي يتجاوز شكله اللغوي التواصلي إلى حد التأثير في حياة الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية داخل المجتمع.

يتميز الخطاب الديني ضمن هذا السياق النظري بخصوصية عن باقي أنواعه ضمن المنظومة الاجتماعية، بما يملكه من سلطة رمزية يصفها حسن حنفي بأنه أكثر الخطابات عمومية لأنه سلطوي، أمري تسليمي إذعاني.. يعتمد على سلطة النص أكثر من صلة العقل، ولا يقبل الحوار لأنه خطاب أخلاقي يعتمد على سلطة القائل وإرادته (بوعلي،

2008، ص171)، هذا التصور الذي يحمله هذا النوع من الخطاب ينسجم مع القراءة النقدية المعاصرة التي تعالج الخطاب الديني بوصفه أداة لإنتاج تصورات مهيمنة عن الدين وإعادة إنتاجها ضمن علاقات القوة والتفاوت الاجتماعي. (Hjelm, 2014, p865) كما يمكن ضمن هذا الطرح أيضا تمييز نوعين من الخطاب الديني بحسب المصدر : (الحمراوي، 2013، ص99-100)

الأول- تكليفي: يتجسد في الوحي الإلهي مع إحالة المسكوت عنه للاجتهاد.

الثاني- وضعي: الذي يعد وسيلة لتوصيل معنى الشارع وهو من اختصاص العلماء والفقهاء.

ويدخل الخطاب المسجدي استنادا إلى النوع الثاني، فمن الناحية الإجرائية يمكن اعتباره أيضا ممارسة خطابية مؤسسية وضعية، تتجسد في خطب الجمعة ودروس وحلقات الوعظ والإرشاد بين صلاتي المغرب والعشاء، والتي ينتجها المكلفون والقائمون على الشأن الديني داخل فضاء المسجد، بحيث تستمد نفوذها من سلطة ورمزية اعترافيه (مقدسة) تكون لا إكراهية تسعى إلى التأثير في تمثلات الأفراد الاجتماعية وتحديد موقفهم وسلوكهم إزاء قضايا مجتمعهم، بما يجعها آلية مركزية من آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي داخل المجتمع.

- **مفهوم الآفات الاجتماعية:** يتقاطع هذا المفهوم بشكل مباشر مع فكرة الأمراض الاجتماعية (الباثولوجيا الاجتماعية) لعالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم É.Durkheim، وهي فكرة قائمة على الفلسفة الوضعية التي يتبناه هو في نظرته للواقع الاجتماعي عبر تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، فكما يمرض الجسم حين تختل وظائفه في نظره أيضا أن المجتمع يمرض حين تختل آليات ضبطه وتماسكه، وتعتبر حالو اللامعيارية (الأنومي) التي تصيب بنية المجتمع من أكثر المشكلات الاجتماعية التي يمكن قياسها وفهمها من خلال التماثل مع المرض العضوي، وأن مهمة عالم الاجتماع في هذا الشأن تتضمن على غرار معالجة هذه الأمراض تشخيص هذه الحالات وتقييمها معياريا واقتراح أفضل السبل لمعالجته والوقاية منها. (Neuhouser, 2021, p148) وعليه يمكن القول ضمن هذا السياق النظري ان الآفات الاجتماعية عبارة ظواهر سلوكية جماعية، تعكس

اختلالات وظيفية في داخل البناء الاجتماعية وتحديدا الضبط الاجتماعي سواء كان رسميا أو غير رسمي، بحيث تتجلى في أنماط الانحراف والجنوح وإدمان المخدرات والتفكك الأسري .. إلخ بوصفها أعراضا لحالة أنومي أوسع تصيب البنى الاجتماعية للمجتمع العام.

- **مفهوم الفعالية:** كما أشرنا سابقا في متن هذه الورقة العلمية أنه مفهوم يصعب قياسه ورصده بشكل مباشر، وهذا لا يعني أنه لا يمكن حصر دلالته على نحو إجرائي كما هو عند ماك لولين وماهي McLauchlin & Mahé الذي يعدانه مجموع العمليات الفكرية التي يقوم بها الباحث لتحديد كيفية ملاحظة مفهوم مجرد في الواقع، بما يضمن الإتساق بين البناء النظري للمفهوم والمعطيات القابلة للرصد بشأنه.(Mclauchlin & Mahé, 2021) ، وبالتالي يمكن رصد مؤشرات إجرائية دقيقة وواقعية من خلال تجربة الخطاب المسجدي في مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية إبان العشرية السوداء في الجزائر، حين وضفت كل المبررات الدينية بشكل مباشر لحلحلة أزمات اجتماعية وسياسية محددة (خوجة، 2008، ص10) ، والتي راحت تعصف بكيان المجتمع مهددة بقائه واستقراره.

وعليه فإن فعالية الخطاب المسجدي ضمن دراستنا هذه ينم عن قدرته على تحقيق أثر ملموس في تمثلات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي إزاء الحد والوقاية من الآفات الاجتماعية، مستندا لثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بمدى تحيين مضامين الخطاب لواقع الحياة الاجتماعية للأفراد، مع قدرته على تجاوز الوظيفة الوعظية المجردة على نحو يسمح له بالتفاعل المباشر مع قضايا المجتمع المهمة، يضاف إلى ذلك التوظيف المقصود والمباشر لمضامين الخطاب الدينية لمعالجة ظاهرة تفشي الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري على غرار ما تحقق من أمن واستقرار إبان مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية في الجزائر.

4. المقومات النظرية لوظيفة الخطاب المسجدي الوقائية في المجتمع الجزائري:

تتوفر للخطاب المسجدي في المجتمع الجزائري أربع مقومات رئيسة متكاملة تؤهله لأداء وظيفة وقائية نحو الآفات الاجتماعية، ويمكن خصرها في التالي:

1.4 مقومات فعالية الخطاب المسجدي من قوة السلطة الرمزية التي يكتسبها:

كونه يكتسب سلطته على وعي الأفراد من سلطة المؤسسة الدينية الذي يتداول في فضائها وهو المسجد، حيث يعتبر علم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو P.Bourdieu هذه السلطة بوصفها قدرة سحرية تمكن من بلوغ ما تمكن منه القوة وذلك بفضل قدرتها على التعبئة، وهي كذلك لا تعمل عملها على نحو إيجابي إلا إذا اعترف بها. (بورديو، 2007، ص56) وهو ما يفسر اعتماده على سلطة النص أكثر من صلته بالعقل، كون هذا الإعتراف يستمد من قداسة الدين ذاته والذي يمثل بالنسبة للفرد والمجتمع وازعا باطنيا مولدا هو نفسه للطاعة. (الدبابي والميساوي، 2008، ص 99)

وعليه فإن هذا السياق يفسر لنا قبول الأفراد لسلطة الخطاب الديني دون وعي بأهدافه وغايته، لما يمثله من علاقات هيمنة وسيطرة تبدو لهم للوهلة الأولى أمور طبيعية ومشروعة في حياتهم اليومية، وإن هذا القبول لا يلقى مقاومة عقلية ونفسية لديهم بسبب أن هذه السلطة لا تفرض بالإكراه المباشر كما رأينا سابقا بل تقوم في مقابل اعتراف ظاهر لمجتمع الأفراد بها، لأنها وببساطة تسكن الهابيتوس والبنية الاجتماعية للحقل الذي تمارس فيه الذي هو المسجد، وذلك عبر الخطب والدروس الدينية بما يمنحه وظيفة وقائية هامة في تحصن الأفراد من تبني وجهات نظر أو سلوكيات منحرفة ومتطرفة عبر التوعية وعمليات التنشئة الاجتماعية، وتكمن تجليات هذه الوظيفة أساسا في بعدها النفسي تعزيز الامن الروحي والاجتماعي، أما في بعده المجتمعي فيظهر من خلال بناء تماسك المجتمع وضبط السلوك الفردي في مواجهة المتغيرات الأخلاقية المستجدة.

2.4 الوظيفية الإحتضانية/الوقائية للمسجد كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية:

هنا يضطلع المسجد كمؤسسة للقيام بوظائف دينية وكذلك اجتماعية، تشمل الاحتضان الاجتماعي وإنتاج قيم مشتركة كمرجع أيديولوجي شامل يحدد ضوابط السلوك في دوائر العمل البشري الأخرى (أكوافيفا وباتشي، 2011)، فبالإضافة لوظيفته التعبدية يقدم خدمات تربوية ورعائية وحل نزاعات فعلية بين الجماعات والأسر والأفراد، بحيث يشكل مصدر معرفة اجتماعية وثقافية غير رسمية لا يستغني عنها حتى الأخصائيون الاجتماعيون الغربيون في فهم تكيف المسلمين مع الأزمات. (AL-Krenawi, 2016, p 362)

وإن أي ضعف يرافق هذه الوظيفة نتيجة عدم مواكبة التحضر السريع يعد عاملا مساهما بشكل مباشر في تزايد المشكلات الاجتماعية ومظاهر الانحراف داخل المجتمع.

هنا يبرز الدور الوظيفي البنيوي للمسجد بوصفه مؤسسة دينية/اجتماعية لإنتاج القيم المشتركة والضبط الاجتماعي، ما يملكه من مقومات الرقابة الاجتماعية على حياة الأفراد وترقية علاقاتهم الاجتماعية، والذي ينعكس بشكل مباشر على استقرار المجتمع في مقابل ضعف مواكبة هذه المؤسسة للتحضر السريع والتحديات التي تفرضها المدينة المعاصرة كالفقر والهشاشة مع الإنحراف والتفكك الاجتماعي، يقلص من فاعليتها الوقائية ويجعلها بحاجة جادة إلى عملية تجديد وظيفي مستمر لمواجهة هذه المشكلات الناشئة.

3.4 الخطاب المسجدي في مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

في سياق المجتمع الجزائري يبرز الدور الفعلي للخطاب المسجدي في تجنيد المجتمع المدني.. لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. عبر قانون الرحمة ثم مسعى الوئام المدني والذي أصبح يعرف لاحقا بالمصالحة الوطنية، عبر شرحه واستخدم كل المبررات الدينية في تدعيمه ما ساهم بشكل كبير في رأب الهوة بين المجتمع والسلطة. (خوجة، 2008، ص10) وبذلك أسهم إلى حد ما في إحداث أثر اجتماعي ملموس خلال عقد من الزمن يتجاوز الوظيفة الوعظية، لأن يساهم بشكل مباشر في احتواء أزمة العنف الوطني وحالات الانفلات الأمني في كل ربوع الجزائر.

وبذلك شكلت الجزائر نموذجا فريدا في توظيف الخطاب الديني داخل المساجد بفعالية وترشيده عبر المجلس الأعلى الإسلامي، كضامن لعقد مسار تسويات اجتماعية وسياسية لما بعد النزاع ينسجم مع قيم الدولة ومواجهة مخاطر التطرف الديني، وقد ظهر ذلك في المقاربة التي تبنتها الدولة والتي جمعت بين الاعتماد على الأجهزة الأمنية إلى جانب آليات الهدنة والمصالحة وإعادة الإدماج المجتمعي، بإشراك مختلف الفاعلين من المجتمع المدني والزوايا الدينية بما يساهم بترسيخ السلم الأهلي، ما لا يجعلنا غير قادرين على التقليل من أهميته دوره الاجتماعي البارز في مواجهة مستجدات العصر وخاصة الآفات الاجتماعية التي تهدد استقرار علاقة الفرد بالمجتمع من جهة والدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

5. معوقات فعالية الخطاب المسجدي:

أفضى تطور وتسارع مظاهر العيش في المجتمع الجزائري إلى تغيرات جذرية في وظائف البنى الاجتماعية، ما أفرز عديد الظواهر الاجتماعية المتعلق بالهشاشة والفقر والانحراف، والتي قادت الأفراد إلى إعادة توجيه سلوكياتهم وثقافتهم بما يستجيب لهذا التغير وحفاظا على فرص المضي في التأقلم مع الحياة الاجتماعية المستجدة، ما أثر على إستقرار المجتمع والعلاقات الاجتماعية فيه وأمام هذا الزخم المتسارع وقفت مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي عاجزة على معالجة هذه الفجوة، من بينها المؤسسات الدينية (المسجد) عبر عوامل سياسية واجتماعية وثقافية ومعرفية متداخلة، ويمكن مظاهر العجز في التالي:

1.5 انحسار الوظيفية الرمزية:

انتهجت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وبشكل مكثف بعد أزمة التسعينيات، مسار لتوظيف الخطاب المسجدي ضمن أطر بيروقراطية بهدف تحويله إلى أداة لتعزيز الهوية الوطنية وشرعة السلطة السياسية، وذلك سعيا منها لضبط الخطاب الديني العام داخل المجتمع وتوحيده ضمن إطار الإسلام الوطني الرسمي المعتمد، ورغم أن هذا الإجراء له من المبررات السياسية والمجتمعية لأجل حلحلة الاضطرابات الدامية التي مرت على المجتمع الجزائري، إلا أن الإشكالية تكمن في أنها أسندت للجهاز الأيديولوجي (بالمعنى الألتوسيري) الذي نجم بينه وبين مؤسسة المسجد نوع من العداء الخفي، بسبب بعض العوامل التاريخية للمأساة التي كانت ساحتها المساجد في البداية، وقد ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في أدلجة الخطاب المسجدي وفق ما يتناسب مع توجهات الخطاب السياسي الجزائري. (الدبابي الميساوي، 2008، ص 61)

هذا التدخل السياسي حول من فوض إليهم الأمر للتكلم باسم المسجد (خطباء، وقائمين) إلى مجرد وكلاء (منفذين لإرادة السلطة)، عبر توظيف رموز خارجية كالعمامة وقضيب خطبة الجمعة مع لباس البردة، في صناعة مظهر خارجي ديني وجسد سلطوي مقدس يساهمان في توليد الانضباط والتبعية. (الدبابي والميساوي، 2008، ص45)، بحيث تحول الخطاب المسجدي حسب التعبير البورديوي من عملية مبادلات رمزية إلى

مجرد علاقات تواصل، أين يؤول فحوى التواصل بكامله إلى المضمون الإخباري للتبليغ، فليست سلطة الكلام إلا السلطة الموكلة لمن فوض إليه أمر التكلم. (بورديو، 2007، ص58)، أي أن السلطة الرمزية كتعبير عن الهابيتوس الديني كانت تكتسب عبر الاعتراف الاجتماعي، وبعد أن صار المسجد خاضع لهيكلة التنظيم البيروقراطي أصبحت هذه السلطة تمنح بقرار إداري حصري بيد الجهات الرسمية، وهو ما يعني فرض رقابة ضمنية رسمية على ما يتم تداوله داخل فضائه، ويمكن أن يساهم هذا الأمر في إفراغ هذا الخطاب من رأسماله الرمزي، أين تصبح صورة الملقي (الإمام الخطيب) ومظهره الديني مجردة بالنسبة للمتلقي (المصلي) الذي يدرك جيد أن هذا الأول لا يملك سلطة الكلام، بقدر ما يكون مجرد قارئ وهو من شانه أن يلغي التفاعل الرمزي الذي يعد الإقناع والتوجيه أساسه.

وفق هذا السياق النظري فإن هذا المسعى له مبرراته لدى الدولة التي بسلطتها أصبحت هي الراعي الرسمي لشؤون المسجد، وهي فقط من تفرض شروط إدارته بوصفه أهم فضاء لممارسات الدينية الإسلامية، والغاية من ذلك تتعلق بإنتاج تأويل للإسلام منزوع السياسة يخدم استقرار النظام الاجتماعي عبر ضبط الخطبة وتعينات الموظفين وحتى منهج الفتوى، وبذلك جرى تحييد سلطة الإمام التقليدية التي يمارسها لصالح سلطة عقلانية قانونية بالمفهوم الفيبري، وذلك كموظف تابع لوزارة الشؤون الدينية مما أفقد الخطاب مرونته النقدية، وحوله إلى خطاب إداري محافظ عاجز عن تلمس الواقع الجزائري بفئاته وتناقضاته، وهو ما يفسر لنا العجز البنيوي للخطاب المسجدي عن معالجة موضوع الآفات الاجتماعية، لأنه أصبح ببساطة أصبح جزء من المشكلة أي أنه جزء من آليات إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم بدلا أن يكون هو الحل.

بطبيعة الحال فإن هذا التحول الذي نقل الخطاب المسجدي من كونه مبادلة رمزية فاعلة إلى تبليغ مقنن هو نمط إقليمي شائع في إدارة الأنظمة السلطوية داخل الحقل الديني، لعديد البلدان العربية الإسلامية فقد ظهرت في حالة الأردن مثلا في آلية الخطبة الموحدة، والتي تفرض موضوعا واحدا على جميع الخطباء على المستوى الوطني بوصفها أداة تحكم النظام في الفاعلين الدينيين بصفتهم وسطاء بين السلطة والجماعات الدينية،

وهذه الأحكام وإن نجحت في المدى القصير عبر الامتثال الانتقائي والعقاب المتفاوت، يظل غير كافي لضمان سيطرة طويلة المدى لأنه يبعد التحديات بدل معالجتها بل وأكثر من ذلك قد يمس بمصداقية الفاعلين الدينيين أنفسهم. (Bourlond, 2025, p 8)، وعليه فإن العمل على تقنين الخطاب المسجدي ضمن مبررات سياسية وأمنية تمر بها المجتمعات يمكن أن يضعف وجوده في حياة الأفراد الاجتماعية، حيث تبقى موضوعاته جامدة محصورة فقط في قضايا العبادة والأخلاق العامة دون جرأة على التطرق إلى بشكل موضوعي إلى قضايا البطالة والفقر والتفكك الأسري، والإدمان والعنف وغيرها من الظواهر التي تمس حياة الناس اليومية.

في سياق أخر حين يدرك المتلقي أن الكلام الموجه له لا يعكس واقعه الاجتماعي، من حيث أنه لا يستوعب الأبعاد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للقضايا التي تشغلهم فإنه قد يؤدي لتأكل ثقتهم بالخطاب المسجدي، فالفرد في المجتمع الجزائري اليوم الذي يعاني من ضغوط هيكلية تتعلق بالبطالة والتهميش والهشاشة (الحرقة، المخدرات)، يحتاج إلى خطاب يلامس واقعه الاجتماعي لا أن يحشر بين المنبر والتقنين في حالة اغتراب وتجاهل للمسببات، أين يركز فيه فقط على الطقوسيات والعموميات الأخلاقية التي تدفع بالمجتمع لممارسة الدين شكلا دون أن ينعكس على سلوكه العام، ما يؤدي إلى تراجع الدور التربوي للمسجد كمؤسسة تنشئة وضبط اجتماعي تساهم في بناء الوعي الجماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي، لصالح أن يكون مجرد أداة للضبط المجتمعي (الرسمي) بدون قدرة على معالجة الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

هذا الطرح ينطبق بشكل جلي على المقاربة الديدكتكية والتربوية التي يعتمدها المسجد في معالجة موضوع الآفات الاجتماعية من ناحية مركزية، والتي نرى أن سياقاتها تختلف عبر جغرافيا المجتمع الجزائري فمشاكل حي في مدينة مكتظة بالساكنة تختلف تماما عن مشاكل قرية ريفية في ربوع الوطن، لذلك فإن اعتماد هذا التوجيه المركزي قد يفقد المسجد ميزة التشخيص المحلي للقضايا التي تهم الساكنة، ويجعل من الخطاب المسجدي غير مرن في معالجة ظواهر اجتماعية ظهرت فجأة في جماعة ما.

2.5 الانفصال عن قضايا الو اقع الاجتماعي:

نتيجة التقنين المفرط لمضمون الخطاب المسجدي يمكن أن يشهد عدة انحرافات تفصله عن واقع حياة الأفراد الاجتماعية ومتغيراتها، حيث يصبح يتجه أكثر كما يقول المفكر والباحث كمال أبو مجد إلى الترهيب والتخويف والميل إلى التشدد على النفس، بالإضافة إلى الغفلة عن مقاصد الشريعة والوقوف عند ظاهر النصوص وحروفها، وأوغل كذلك في مداومة الحديث عن الماضي والذهول عن الحاضر والخوف من المستقبل. (الحكيم، 2012، ص04)، أي أنه يتم اختزال الخطاب المسجدي والديني عموما في أداة لإنتاج انفعالات عاطفية آنية لا علاقة لها بالسياق البومي للأفراد، في قطيعة قائمة بين الممارسة الدينية والحياة الاجتماعية وهو ما يضعف قدرته على تشكيل السلوك على المستوى العملي، ويصبح عامل الضبط الذي يقوم عليه هشا وغير قادر على بناء التزام أخلاقي مستدام بين أفراد المجتمع، فهم ليسوا متلقين سلبين داخل فضاء المسجد (لاتصالهم بالعولمة الرقمية) بل يعدون فاعلين اجتماعين، يمتلكون من القدرة بفعل ارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع الجزائري على تقييم الخطاب الموجه لهم وفحص مدى انسجامه مع واقعهم الاجتماعي.

وعليه فإذا كان هذا الخطاب على المستوى العام باكتسبه الطابع الروتيني البيروقراطي الهادف إلى إتمام شعيرة الدين دون تفاعل مع تعقيدات الحداثة، بحيث لا يتناول قضاياهم الحقيقة بقدر الحديث عن سردية ماضي لم يعد موجود وتضخيم مستقبل لم يأتي بعد، فإنه بطبيعة الحال يفقد الثقة به ولا يكون له تأثير بارز في سلوكه، ويدفع أكثر إلى تحييد المسجد كفضاء للحراك الاجتماعي وساحة للنقاش العام، هذا النوع من الانفصال قد أثر حتما على قدرة المجتمع الجزائري على احتواء ظاهرة الآفات الاجتماعية، ونحن نلمس تجليات هذه النتيجة فيما لحق بخطب الجمعة تحديدا والتي أصبحت تعتمد على النزعة الوعظية، فيكثر فيها الحديث عن الجنة والنار والموت والبعث والحساب.. للدخول في جو انفعالي مثير يقطع المسلم عن حياته العادية، بحيث تلتبس فيه طاعة الإمام بطاعة الله والخوف من السلطان بالهلع من جهنم (الدبابي والميساوي، 2008،

ص61)، وعليه فإن تجلي سلطة البنية التقليدية على الخطبة حصر تواصل الخطيب مع جماعة المسجد في بعد تعبدي محض بدل البعد الاجتماعي والسياسي الذي تتأثر حياتهم الاجتماعية به، قد يرجع جزء من هذا المشكل لتكوين القائمين الذي يوجه غالبا إلى فقه الصلاة وتحفيظ القران، والخطيب اليوم يجب أن يمتلك المهارة والمعرفة لملاءمة النص الديني في معالجة الواقع المعيشي للأفراد لا الانحياز المفرط له، وإن ارتباط الخطاب بهذا الأخير يجعله منفصلا عن الواقع وهو ما قد يفسر لنا تنامي ظاهرة فقدان الانتباه بين المصلين خلال خطبة الجمعة.

هذه الظاهرة تترك المتلقي في حالة اغتراب تام بمجرد خروجه من المسجد، لأن الخطاب يفتقد لأخلاق عمل وميكانزمات لواجهة حياته اليومية لخلوه من المعلومات السليمة عن واقع وقضايا المجتمع الحقيقية وبالتالي لم يعد قادرا على التأثير فيهم، ذلك أن تحيين مضامين الخطاب لمعالجة أزمة راهنة تحققت له فاعليته كما حدث مع حالة الوئام المدني خلال العشرية السوداء، ولكن حين انحصر اتجاهه في الوعظ المجرد المنفصل عن قضايا المجتمع الهيكلية فقد قدرته على الاضطلاع بالوظيفة الوقائية تجاه تفشي ظاهرة الآفات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري، ذلك أن الأمر لا يتعلق بمجرد نقص في الإيمان كما يصوره الخطاب الوعظي بل نتيجة لحالة الأنومي (اللامعيارية) التي تتزايد بشكل سريع في الوسط الاجتماعي، فمن غير المعقول للخطيب تخويف المنحرفين والمجرمين بالعقاب الأخروي وهم يعيشون عقاب اجتماعي حي كالفقر والتهميش والهشاشة، وبذلك يقصى مؤسسة المسجد أليا كفاعل خارج معادلة الضبط الاجتماعي داخل المجتمع.

3.5 ضعف التكوين العلمي وعزوف الأئمة عن قضايا المجتمع:

يمكن لنا إرجاع غياب قضايا المجتمع الحقيقية عن مضامين الخطاب المسجدي إلى عاملين متكاملين، وهما:

- **العامل الأول**: ويتعلق بطبيعة التكوين الذي يتلقه خطباء اليوم والذي قد يكون غير كافي لسد الشرخ العلمي والثقافي بينهم وبين المتلقين، فالتكوين التقليدي يؤهل الإمام لقراءة النصوص وفقه العبادات، ولكنه لا يؤهله لتحليل الظواهر الاجتماعية المستجدة في

المجتمع، وهذه الإشكالية نابعة من عدم التطابق الذي يسود بين الهابيتوس المنتج في معاهد التكوين الديني الذي يقوم أساسا على الحفظ النصي والتحصيل الفقهي المغلق، ومتطلبات الحقل الاجتماعي المعاصر الذي يشتغل فيه الإمام والخطيب الذي لا يمكن أن يفهم إلا من خلال الديناميات الاجتماعية المحيطة به، وهذه الأخيرة لها أدواتها العلمية والمعرفية من تخصصات السوسيولوجيا وعلم النفس والتحليل الاقتصادي، وهي وحدها القادرة على فك شيفرة التعقيدات الاجتماعية الحديثة كالتحول الرقمي وتغير أنماط الأسرة وأزمات سوق العمل.

وهذا صراحة ما دفع بالباحث ماجد أيوب القيسي إلى اعتبار أن مهمة الإمام والخطيب اليوم هي أكثر تعقيد من مهمة المعلم في المدارس، إذ يتوجب عليه التواصل مع جمهور متباين الأعمار والثقافات والمستويات العلمية دون منهج موحد مسبق، يقابله ان التعليم الديني القائم عندنا غالبا ما يستقطب الطلبة الأضعف من حيث المستوى العلمي. (القيسي. م. أ، 2021) وهذي إشكالية لا تتعلق غالبا بالسياق المحلي أو العربي الإسلامي خصوصا بل تمتد على المستوى العالمي، ففي السياق الأوروبي تشير دراسة فيندينغ أن برامج تكوين الأئمة تبنى أساسا على توقعات المؤسسة التعليمة وسوق العمل أكثر من التوقعات السياسية المباشرة، وهذا يفسر لنا جزئيا استمرار العزوف المؤسسي عن قضايا الاجتماعية الراهنة في برامج التكوين التقليدية(Vinding, N. V. 2021) ، وهي نفس النتيجة التي توصل لها فيجو في دراسته حيث بينت عن فجوة بنيوية مماثلة، عبر تحليل المناهج الجامعية لتكوين الأئمة أن مفاهيم العدالة الاجتماعية تظل غائبة صراحة عن مخرجات التعلم المقصودة رغم مركزيتها المعيارية في المصادر الإسلامية، ما ينتج توترا دائما بين المثال اللاهوتي والممارسة التربوية الفعلية. (Vejo E, & Ćerim E, 2026)

-**العامل الثاني**: حيث يرى عبد الباسط مرداس أن الكتابة أو الحديث في مسائل المجتمع لم يلقى حضورا ذا أهمية كبيرة لدى الفقهاء الأوائل كذلك..، وهذا التعامل لا يعتبر نسيانا منهم وإنما راجع لطبيعة الموضوع الذي دفعهم إلى اعتبار هذا الأمر من اختصاص السلطات السياسية وأجهزتها. (مرداس، 2000، ص68) وهذا النوع من الفصل هو جزء من تقسيم العمل التقليدي الذي كان معروفا سابقا إبان نشأت الدول الإسلامية

التاريخية، حيث يتم حصر دور المؤسسة الدينية في تبعية مسارية لمنح الشرعية بينما تتولى السلطة القائمة (السياسية/الرسمية) إدارة الحياة العامة في المجتمع، إيمانا منها أن هذه القضايا ليست من اختصاصها أو رغبة في الحفاظ على الاستقلال النسبية للمجال الديني عن توجهات السياسية، وهو ما جعل مؤسسة المسجد اليوم تميل بشكل كبير إلى الانكفاء على الشعائر، وترك تحليل البنى الاجتماعية ومعالجتها لطبقات اجتماعية أخرى (سياسية/أكاديمية).

هناك ثلاث عوامل متداخلة قد تساهم بشكل مباشرة في استمرار وتوسيع انفصال مؤسسة المسجد عن الواقع الاجتماعي لحياة الأفراد، عامل سياسي يتعلق بالخوف من السلطة والحرص الشديد على عدم الاحتكاك بشؤونها، والأخر اجتماعي يرتبط بتكوين المعاهد وتخصص الفقهاء في العبادات فقط دون أن يكون لهم الحظ في توسيع معاريفهم وأدواتهم لفهم الديناميات الاجتماعية، والأخير معرفي الذي يتعلق بالقطيعة الأبستمولوجية بين علوم الدين والعلوم الإنسانية والاجتماعية في مناهج التكوين الدينية عبر مختلف معاهد الوطن، وعليه فإن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى حياد المسجد عن تحليل وفهم علاقات القوة والتفاوتات المسببة للآفات الاجتماعية، وذلك عبر الاكتفاء باختزال ظواهر منحرفة وإجرامية معقدة في المجتمع الجزائري في مجرد مقولات أخلاقية (ضعف الإيمان والابتعاد عن الدين)، واعتبار أن مهمة ضبط الشارع حصر من اختصاص الأجهزة الأمنية والقضائية، مما يجرده -أي المسجد- من وظيفته كبنية ضبط اجتماعي غير رسمي قادرة على التدخل الاستباقي للمعالجة الاجتماعية ومرافقة المنحرفين.

6. نحو تفعيل الخطاب المسجدي في مواجهة الآفات الاجتماعية:

يمكن القول من خلال ما تم مناقشته سابقا أن فعالية الخطاب المسجدي ليست معطى ثابت يكتسب فقط بمجرد تنظيم بيروقراطي لمؤسسة المسجد، بل هو نتيجة شروط محددة يمكن مناقشتها ضمن ثلاث مسارات عملية يمكن لها تعالج مواطن وأوجه القصور والعجز، وعليه فإن الخطاب المسجدي هنا لا يحتاج إلى تجديد حسب المفكر محمد أركون كما يروج له بعض المفكرين المعاصرين، كونه يتميز بأطروحته وخصائصه المشخصة عن غيره من الخطابات، فهو بالنسبة إليه خطاب متبصر يتميز بالنضج يعمل

على تجديد الدين قولا وممارسة من جهة، ويمثل من جهة أخرى عملية تفاعلية بين الحداثة والأصالة. (أندلسي، 2011، ص 100)، أي أن هذا الخطاب قادر على استعادة الصفة التفاعلية المعطلة بسبب الظروف المؤسسية والسياسية دون إعادة صياغة مضمونه الديني، وهذا لا يكون إلا عبر:

1.6 إعادة توجيه تكوين الأئمة والخطباء نحو القضايا الاجتماعية الملموسة:

في ما تم مناقشته في العنصر السابق والذي خلاصنا من خلاله إلى أن فعالية الخطاب المسجدي والديني عموما في مواجهة المشكلات الاجتماعية، لا يمكن لها أن تبنى على التكوين الشرعي في المعاهد الدينية لوحدها، إن لم يرافقه تكوين تكميلي يراعى فيه الآليات والأدوات الموضوعية المباشرة في فهم ديناميات المجتمع وتغيراته، وهي وحدها القادرة على تزويد الخطيب والإمام بمعرفة دقيقة بالظاهرة التي تشغل الناس وتؤثر على حياتهم الاجتماعية، وهذا صراحة ما يفتقده الخطاب المسجدي الجزائري حاليا في ما يخص دوره الوقائي والعلاجي للآفات الاجتماعية المستجدة.

يمكن تدارك هذا الوضع العاجز دون المساس باستقلالية المضمون الديني ذاته كما أشرنا سابقا، كون الإجراء فقط يتطلب عقلنة أدوات التواصل والتبليغ من الناحية السوسيولوجية فقط، هذا يحافظ على الرصيد الروحي والديني للمسجد بفعالية ويزوده في نفس الوقت بنوع من العقلانية الإجرائية التي تمكنه من تفكيك مشاكل المجتمع بلغة يفهمها الشارع باختلاف أطيافه وطبقاته، وعليه فإن تدريب الخطيب والإمام على هذا النهج يحول الخطاب الذي يتداول في فضاء المسجد، من إدانة أخلاقية مجردة تؤدي لوصم المنحرفين ودفعهم إلى مزيد من العزلة الاجتماعية إلى فهم مسببات الظاهرة بشكل مباشر وفتح الباب لإيجاد آليات وقائية وعلاجية حقيقية داخل النسيج المجتمعي المحلي، بذلك يستعيد مؤسسة المسجد دورها الحقيقي من مجرد ناقل للقيم المعيارية إلى فاعل في الضبط الاجتماعي، وهو ما سيساعد أيضا على استعادة التوازن الاجتماعي داخل المجتمع العام.

ضمن هذا السياق يمكن الاستئناس ببعض التجارب الميدانية على مستوى العالم الإسلامي، الأولى في تركيا من خلال دراسة ألاتين وإلكنور والتي اعتمدت على تصميم شبه

تجريبي لبرنامج تكويني استمر ثلاثة أسابيع بواقع 10 عشر جلسات (كل منها 40-45 دقيقة) خاص بمكافحة تعاطي المخدرات في الوسط الاجتماعي، وقد أدى إلى ارتفاع دالة إحصائية المعبر عنها ($p < 0.05$) في مقياس الوعي بالإدمان والكفاءة الذاتية والمعرفية لدى الأئمة ومدرسي القرآن المشاركين، مقارنة بما كانوا عليه قبل التكوين. (Alaattin, & İlknur, 2025) ، وتحيلنا هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة ومباشرة وهو أنه عندما يكتسب الخطيب والإمام معرفة دقيقة بظاهرة اجتماعية ما مثل الإدمان، فإنه يراكم رأسمال رمزي جديد يعزز مصداقيته وسلطته المعرفية أمام جمهور نشأ في وسط الحداثة والعولمة الرقمية، وهذا يسمح له ببساطة الوقوف في وجه الخطابات الموازية كخطابات الطرف والعلمانية واللائكية، أين يتحول من واعظ تقليدي إلى وسيط اجتماعي صحي وموثوق. وفي سياق مقارن مماثل تقريبا في اثيوبيا من خلال دراسة سادوري التي أظهرت تجربته أن تدريب القادة الدينيين (لا يخص المسلمين وحدهم) على موضوع الصحة الإنجابية وتكليفهم بنقل هذه المعرفة إلى مجتمعاتهم، أدى ذلك إلى زيادة ذات دلالة إحصائية في نسب الرعاية السابقة للولادة (من 50.9% إلى 72.3%) والولادة داخل المؤسسات الصحية (من 46.1% إلى 66.1%) مقارنة بالمجموعات الضابطة الأخرى. (Sadore et al, 2024). وعليه فإن تمكين رجال الدين بهذه المعارف وفق برنامج تكويني موضوعاتي يساعد على دمج المؤسسات الدينية في شبكة أوسع لإدارة السكان، من حيث الإسهام بفعالية في ضبط أجسادهم وسلوكاتهم الصحية والاجتماعية، عبر استخدام الخطاب الديني كأداة لتسهيل قبول هذه الممارسات السلوكية لدى المجتمعات المحافظة.

تجدر الإشارة أن نجاح هذا النوع من التكوين التكميلي في مجتمعات غير مكتملة الديموقراطية، قد يعرض المشروع للخطر عبر استغلال الطابع الرسمي لتحويله إلى أداة أخرى لأدلجة الخطاب، حيث قد تفرض مواضيع معينة من أعلى السلطة لتخدم أجندة طبقة سياسية أو إحصائية بدلا من تنبع من احتياجات المجتمع المحلي، وعليه فما نحتاجه حقا من أجل استعادة فعالية المسجد والخطاب الذي يتداول فيه، هو اعتماد تصميم برنامج تشاركي يجمع بين الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس إلى جانب العلماء والباحثين في علوم الشريعة، وهذا وحده القادر على تحويل خطب الجمعة والدروس

اليومية في المساجد الجزائرية في مواجهتها للآفات الاجتماعية، من مجرد تحريم وعظي إلى دليل توعوي وعلاجي يوجه الأسر والعائلات نحو كيفية اكتشاف الانحراف في مراحله الأولى، مع تحديد آليات التعامل مع الضحايا دون وصم اجتماعي يجرهم إلى مزيد من الانحراف والعزلة الاجتماعية، بذلك يصبح المسجد قادر على الاستجابة الفورية لأي آفة أو مشكلة اجتماعية مستجدة، بعيد عن انتظار التعليمات المركزية الروتينية ويعيد في نفس الوقت للمسجد وظيفة الضبط الاجتماعي الإستباقي.

2.6 استعادة المبادلة الرمزية بدل التبليغ الموجه:

يخاطب هذا المسار محاولة استعادة هامش من قدرة الخطيب والإمام على محاطبة واقع جماعته المحلية بعينها، وهو ما يعيد للخطاب المسجدي والديني عموما طابعه العام كتواصل تفاعلي ومبادلة حية بين الطرفين لا مجرد اتصال تبليغي أحداي الاتجاه. فحسب المقاربة البورديوية يكون الكلام الفاعل نتيجة لعلاقة جدلية بين المتكلم والجماعة، وهنا تبنى المعاني في لحظة التبادل وتنتج سلطة رمزية تنبع من موقع المتكلم داخل الحقل الديني وقدرته على قراءة واقع الجماعة، أما التبليغ لا يتعدى إعادة إنتاج لمضمون معد مسبقا يراعى فيه معايير بيروقراطية. (بورديو، 2007، ص 58)، وبالتالي تعمل على تحويل الخطيب والإمام من فاعل اجتماعي إلى ناقل مجرد ومحايد.

يمكن إسقاط هذا التحليل النظري على السياق الجزائري بشكل مباشر، حيث أسهمت سياسة توحيد الخطاب وضبط مضامينه وفق معايير محددة عبر سلطة عليا مركزية (وزارة/مديرية)، في إفراغ الخطاب المسجدي من قدرته على التعاطي بشكل مباشر مع التحولات الاجتماعية المحلية، ويجعل من غير الممكن للخطيب والإمام التطرق إلى قضايا الساعة في قريته أو حيه أو مدينته، مثل تفشي المخدرات وانتشار عصابات الأحياء وزيادة معدلات الطلاق والبطالة بن الشباب، غير أن معالجة هذا الخلل لا يكون بمزيد من التوجه المركزي البيروقراطي، فالخطيب والإمام يجب أن يأخذ شرعيته وقوة كلمته داخل فضاء المسجد عبر تفاعله الحي مع معاناة الحاضرين من المصلين، وكلما كان ذلك نابع من القاعدة الاجتماعية أصبح ذا وقع وتأثير في تفكيرهم وسلوكاتهم، وهذا ما وقفت عليه دراسة مقمر حول تجربته في مساجد أندونيسيا والتي خلصت إلى أن اعتماد إستراتجية

دعوية إنسانية وسياقية، تدمج اللغة المحلية والحكايات الملهمة والحكمة المحلية ضمن الخطبة بدلا من الخطاب الموحد المجرد، أدى إلى زيادة ملموسة في مشاركة المصلين وبروز فضاءات حوار إجتماعي ديني مع تنامي ثقة المجتمع بالدعاة. (Makmur.M et al, 2025) وهذا يلامس الوقاع الجزائري في نقاط كثيرة، إذا أن التنوع الثقافي بين مختلف مناطق ربوع الوطن يجعل من الضروري أن يراعي المسجد هذا التنوع في خطابه، من خلال إستحضار الأمثال الشعبية والتقاليد المحلية وأحداث المجتمع المحلي، بدلا من فرض خطاب موحد لا يلامس وجدان الجماعة المحلية.

هذا يجسد بالنسبة إلينا من ناحية عملية معنى استعادة المبادلة الرمزية بدل التبليغ الأحادي الاتجاه، إلا أنه في السياق الجزائري يحدث العكس حيث يملك الخطيب والإمام عندا مكانة رمزية في المجتمع، لكنه يفتقر إلى الأدوات المؤسسية والمعرفية والاستقلالية لتحويل هذه المكانة إلى فعل اجتماعي ملموس، فرغم أنه ينظر إليه كقائد روحي في المجتمع الجزائري إلا أنه يمارس فعليا دور الموظف البيروقراطي في مؤسسة تقيد حركيته، هذا النموذج يشبه لحد ما النموذج السعودي الذي كشفت عنه دراسة الحربي حول أئمة السعودية، الذي يغيب عندهم هذا الهامش من الاستقلالية المحلية بسبب غموض الأدوار وضعف الدعم المؤسسي، ما جعلهم عاجزين عمليا عن توظيف ثقتهم المجتمعية في معالجة قضايا صحية اجتماعية آنية رغم إدراكهم لأهمية ذلك. (Alharbi B. S & Aljabri M. M. 2026)

هذا الطرح يدعو صراحة إلى تجاوز المفهوم التقليدي للخطبة كدرس يلقى من أعلى إلى أسفل، وذلك من خلال استحضارا مفهوم الفضاء العام ضمن نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس، عبر إدماج الحوار التداولي (المباشر) داخل بنية خطاب المسجدي يحول المسجد إلى فضاء للنقاش المدني حول قضايا تهم الجماعة وليس مجرد فضاء للعبادة والوعظ الديني، وفي وقت تتراجع فيه الثقة الاجتماعية في المؤسسات الرسمية الجزائرية يمكن للمسجد إذا أعيدت هيكلته بهذا الشكل، أن يكون له دور محوري هام في بناء رأي عام مجتمعي حول قضايا عديدة كالتنمية والفساد والتضامن

الاجتماعي، وهو من شأنه أن يعزز قدرة الجماعة على الفعل الاجتماعي المشترك لبناء حلول محلية إزاء المشكلات والأزمات الاجتماعية التي تواجههم.

3.6 تكرار نموذج التوظيف المباشر والمقصود:

يقاس نجاح وفعالية المؤسسة الدينية كما خلصنا إليه سابقا بمدى قدرتها على تخصيص رموزها ونصوصها لمواجهة أزمة بنيوية تهدد استقرار المجتمع واستمراره، بدلا من محاولة إغراق المتلقي في مثاليات أخلاقية مجردة ولقد كان الخطاب المسجدي ضمن مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية أكبر شاهد على ذلك، عبر توظيفه بشكل مباشر ومقصود لمعالجة الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر إبان تسعينيات القرن الماضي، فهو لم يكتفه بالدعوة والوعظ العام حول التسامح والفضيلة، بل وظف مقولات فقهية ومقاصدية محددة حقن للدماء والإصلاح بين الفئات وتحريم الاقتتال بين الأهالي، هذا التخصيص جعل المتلقي يجد في الخطاب المسجدي إجابة واضحة ومباشرة عن الأزمة الوجودية والأمنية التي تواجهه، يتقاطع هذا الطرح مع المسعى الذي خلصت له دراسة بلير وزملائه التجريبية في منطقة ميدغوري مسقط رأس جماعة بوكو حرام الانفصالية، أن رسالة دينية محددة وموجهة من قائد ديني موثق تتناول قضية بعينه (إعادة إدماج مقاتلين سابقين تائبين)، أدت إلى زيادة دالة إحصائيا بين 08 و10 نقاط مئوية في دعم المشاركين لهذا الإدماج، وهذا مقارنة برسالة إذاعية محايدة. (Blair.G, et al, 2021)

ونلاحظ هنا أنه عندما يصدر التوجيه من قائد ديني (خطيب أو إمام) يمتلك شرعية محلية، فإن سلطته الرمزية تحول إلى امتثال طوعي متجاوزا أشكال التواصل الأخرى وحتى الوصم الاجتماعي الذي قد يلحق بالأفراد بعد الرجوع من الانحراف، فنجاح الرسالة لم يكن في مضمونها الديني فحسب، بل في قدرتها على ربط سلوك مرفوض (كإعادة إدماج المقاتلين) بإطار قيمي راسخ وهي التوبة والرجوع لأحضان المجتمع، وهو ما يجعل السلوك المقترح مقبولا اجتماعيا وثقافيا لأنه لم يفرض كقانون رسمي وصدر كواجب ديني عبر مصدر موثوق، وهي نفس النتيجة التي أكدتها دراسة ديمورا وزملائه حول الإنجيليين البيض الأمريكيين، من أن رسالة دينية موجهة بدقة لقضية محددة (ربط ارتداء الكمامة بمبدأ محبة الجار)، كانت أكثر فعالية من رسالة عامة في تغيير مواقف فئة

مشككة أصلا تجاه هذا السلوك.(DeMora, et al, 2021)، وعليه يمكن القول أن المؤسسة الدينية هنا تعمل كآلية متخصصة في إعادة الإدماج الاجتماعي، فقط عندما يوجه الخطاب نحو سلوك محدد فإنه ينتقل من وظيفة الحفاظ على قيم ومعايير المجتمع المجردة، إلى وظيفة حل المشكلات عبر إعادة بناء المعايير السلوكية بشكل واضح وقابل للاستيعاب من قبل الفئة الاجتماعية المقصودة.

هذا السياق الأمبريقي يمكن تعميمه على مشكلة الآفات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات اليوم، عبر تخصيص خطب ودروس بعينها لمعالجة الإدمان أو الانحراف أو التفكك الأسري بشكل مباشر وصريح، بدل الاكتفاء بإدراجها ضمنيا تحت عناوين أخلاقية عامة كما هو سائد في مجتمعات العالم الإسلامي والجزائر خصوصا، والتي لا تقدم للمستمع أو المتلقي إطارا إدراكيا يربط بين النص الديني وسلوكه اليومي المباشر، في مقابل التوظيف المباشر والمقصود الذي يستدعي الرمز الديني وتوجيهه لنزع الشرعية عن سلوك انحرافي محدد كالسرقة أو الإدمان أو العنف، والمعروف أن هذه الظواهر في المجتمع الجزائري محاطة بالوصم الاجتماعي، وأن الخطابات الأخلاقية العامة في فضاء المساجد تساهم بشكل مبالغ في تعزيز هذا الوصم من خلال اعتبار المنحرف عاصي أو فاسق أخلاقيا، في هذا الجانب يتيح التوظيف المباشر والمقصود للإمام والخطيب أن يعيد تأطير هذه الظاهرة من خطيئة فردية إلى مشكلة اجتماعية تتطلب تضامن وعلاجا مجتمعي بدلا من دفعهم للهامش.

من وجهة نظر أخرى فإن الآفات المنتشرة في المجتمع الجزائري هي بمثابة أمراض مزمنة، وإن تطبيق هذه الأليات مجتمعة قد يكون تحديا كبيرا للمؤسسة الدينية القائمين عليها من أئمة وخطباء، لأنه قد ينظر إلى هذا التوظيف المقصود من قبل الجمهور كتبرير لعجز الدولة عن توفير الحلول الكفيلة بمعالجة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها المجتمع، كضعف البنية التحتية وتدني الخدمات العامة و أزمة التشغيل، لذلك فإن تجاوز هذه التحديات يقع على عاتق مصداقية المرسل المجتمعية وثقة الأفراد فيه من جهة، وارتباط موضوع الرسالة بإيجاد أفضل السبل الواقعية لدعم الأفراد في حياتهم الاجتماعية بشكل ملموس وليس بالكلام فقط.

7. خاتمة:

قادنا البحث في إشكالية هذه الورقة العلمية التي تدور حول مقومات الفعالية الاجتماعية للخطاب المسجدي في الجزائر، اللازمة لإسهامه في التصدي للآفات الاجتماعية في المجمع والعوامل التي يمكن لها أن تحد من هذه العملية، إلى خلاصة مهمة جدا ترتكز بالمقام الأول أنه يمتلك من حيث المبدأ – أي الخطاب المسجدي- مقومات نظرية وتجريبية كافية لأداء وظيفته الوقائية بكل سلاسة، بما يمتلكه من سلطة رمزية غير إكراهية والقيام بوظيفته التكاملية الإحتضانية الموثقة ميدانيا في سياق التاريخ الجزائري، والذي ظهرت معالمه في قدرته الفعلية على التعبئة الناجحة إبان مساهمته في مسار الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

إلا أن هذه المقومات واجهت عدت تحديات بنيوية متسلسلة، ويتعلق الأمر باللامرونة السياسية التي قد تحول الخطاب من مبادلة رمزية – تفاعلية إلى مجرد تبليغ لمضمون رسالة معدة مسبقا، تفضي إلى انفصاله عن قضايا الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد الجزائري لصالح نزعة وعظية وترهيبية، يكرسها ضعف تكوين الفقهاء والأئمة في المعاهد الدينية من جهة وعزوف فقهي تاريخي عن الخوض في قضايا التي تهم المجتمع وتشغله، ولقد وجد هذا التحدي بيئة خصبة للاستمرار والتوسع ضمن تجربة الحطبة الموحدة في كثير من دول العالم الإسلامي على غرار الجزائر، في إشارة صريحة لسيادة السياسي والبيروقراطي على الحقل الديني لدواعي أمنية محلية مبررة إلى حد ما وأخرى عالمية يتعلق بنظرة المجتمع العالمي لقضايا العالم الإسلامي.

وعلى هذا الأساس فإن استعادة فعالية المؤسسة الدينية بما فيها المسجد، لا يستلزم منا تجديدا في مضمون الخطاب بما أنه لا يزال يحتفظ بخاصية تفاعلية أصيلة

فيه كما يرى المفكر الجزائري محمد أركون، بل في استعادة الشروط المؤسسية التي تسمح لهذه الخاصية بالعمل الميداني، وذلك عبر التكوين المباشر للخطباء والأئمة بشأن الآفات الاجتماعية بعينها والعمل على تخفيف التوجيه المركزي المفرط لمضامين الخطبة لصالح هامش أوسع من التفاعل مع الواقع الاجتماعي المحلي، وتعميم أكثر لنموذج التوظيف المباشر والمقصود الذي أثبت نجاعته في تجارب ميدانية بالجزائر وفي سياقات مغايرة من مجتمعات العالم.

هذه الحالة التي يعيشها الخطاب المسجدي في الجزائر ليست متعلقة بقصور ذاتي في طبيعته، بل هو نتيجة لتحويل مقصود من دوره الدعوي التنويري إلى أداة للتعبئة الأيديولوجية وتبرير الوضع الاجتماعي القائم، وهو تحول قابل من الناحية النظرية والمبدئية أن يتم عكس مساره متى توفرت له الإرادة والشروط التي مكنته من النجاح وفق السياقات التاريخية والميدانية تمت معاينته في هذه الورقة العلمية، كما يجب أن نؤكد هذه الأخير لا يمكن أن تدعي قياسا مباشرا لفعالية الخطاب المسجدي، على غرار ما تم اقتراحه من إطار مفاهيمي وإجرائي ضمن مؤشرات متغيرات الدراسة يمكن أن يشكل أساسا لدراسة ميدانية لاحقة، تختبر بأدوات ميدانية/كيفية مدى تحقق هذه الفعالية فعليا لدى عينات من المصلين والخطباء أنفسهم في سياقات جزائرية محددة.

8. قائمة المراجع:

1. اكوافيفا، س.، وباتشي، إ .(2011) .علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات ترجمة عز الدين عناية. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
2. أندلسي، م. (2011). محمد أركون وتحليل الخطاب الديني: النص القرآني نموذجًا .مجلة الأزمنة الحديثة، (4-3)، 100.
3. بن السعدي، ز. ب. (2000). منهج في تحليل الخطاب. إبداع، 18(4–5)، 106–112 .

4. ابن منظور، م. ب. م. (1993). لسان العرب (ط. 3، ج. 4).مؤسسة التراث العربي .

5. بورديو، ب .(2007) .الرمز والسلطة (ترجمة. علي بنعبد العالي). دار توبقال للنشر،

6. بوعلي، ن. (2008). إشكالية تجديد الخطاب الديني الإسلامي بين ضرورة الواقع وإكراهات المناهج الغربية .مجلة المواقف، (1)، 171- 192

7. الحكيم، إ. (2012، 22–23 فبراير). نحو خطاب دعوي معاصر ومتجدد (ورقة مؤتمر). الملتقى التنسيقي للوزراء المعنيين بالدعوة، وزارة الإرشاد والأوقاف، السودان .

8. الحمراوي، ب. س. (2013). قراءة الخطاب الديني في ضوء المرجعية النصية .مجلة الحياة الثقافية، (237)، 99-100 .

9. خواجة، ع. ع. (2008). الخطاب الديني وأزمة المرجعيات في الجزائر .مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (3)، 10 .

10. الميساوي د، س .(2008) .إسلام الساسة .دار الطليعة، بيروت لبنان

11. زهاني، ر. (2011). معالجة الخطاب الدعوي الإسلامي الراهن للمشكلات الاجتماعية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بسكرة .

12. شويني، ع.، وبدة، ف. (2023). الخطاب الديني في الجزائر ومحاربة التطرف .مجلة الإعلام والمجتمع، 7(1)، 217-228 .

13. القيسي، ماجد أيوب محمود. (2021). الكفايات المهنية لإمام وخطيب المسجد وأساليب تطوير التعليم الديني في العراق .مجلة أريد الدولية للعلوم التربوية والنفسية، مج. 2، ع. 4،

14. لمزري، جميلة، وزنانرة، ريمة. (2026). الأسرة وإدمان المخدرات في المجتمع الجزائري – تحليل سوسيولوجي. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 11(1)، 350–362.

15. مرداس، ع. ب. (2000). ابن تيمية في الخطاب الديني المعاصر .مجلة أبواب، (23)،

16. ميلز، س .(2004) .الخطاب (ي. بغول، مترجم). منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، جامعة قسنطينة .

.17 Alaattin, A., & İlknur, A. A. (2025). The effect of the religious leader educator training program in combating substance abuse on awareness building and self-efficacy in Turkey. Journal of Religion and Health. https://doi.org/10.1007/s10943-025-02517-x

.18 Alharbi, B. S., & Aljabri, M. M. (2026). Religious leaders as partners in diabetes self-care promotion: opportunities and challenges from Imams' perspectives in Saudi Arabia. Frontiers in Public Health, 14. https://doi.org/10.3389/fpubh.2026.1830915

.19 Al-Krenawi, A. (2016). The role of the mosque and its relevance to social work. International Social Work, 59(3), 359-367.

.20 Blair, G., Littman, R., Nugent, E. R., Wolfe, R., Bukar, M., Crisman, B., Etim, A., Hazlett, C., & Kim, J. (2021). Trusted authorities can change minds and shift norms during conflict. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 118. https://doi.org/10.1073/pnas.2105570118

.21 Bourlond, A. (2025). Authoritarian adaptability: The selective enforcement of the unified sermon in Jordanian mosques. British Journal of Middle Eastern Studies, 1-19. https://doi.org/10.1080/13530194.2025.2524804

.22 DeMora, S. L., Merolla, J. L., Newman, B., & Zechmeister, E. J. (2021). Reducing mask resistance among White evangelical Christians with value-consistent messages. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 118. https://doi.org/10.1073/pnas.2101723118

.23 Heaton, J. (2008). Secondary analysis of qualitative data: an overview. Historical Social Research, 33(3), 33-45..

.24 Hjelm, T. (2014). Religion, discourse and power: A contribution towards a critical sociology of religion. Critical Sociology, 40(6), 855-872 .

.25 Mahé, A.-L., & McLauchlin, T. (2021). Operationalization: From the concepts to the data. In Research Methods in the Social Sciences: An A-Z of Key Concepts. Oxford University Press .

.26 Makmur, M., Abidin, Z., Anita, D., Hambali, H. R., Thaib, Z. B. H., & Stanislaus, S. (2025). Enhancing the Capacity of Da'i in Safari Ramadhan: Humanist and Contextual Da'wah Strategies in Rural Communities. Global Sustainability and Community Engagement. https://doi.org/10.62568/gsce.v1i3.434

.27 Neuhouser, F. (2021). Anomie: On the link between social pathology and social ontology. In N. Marcucci (Ed.), Durkheim & Critique (pp. 131-162). Springer.

.28 Sadore, A. A., Kebede, Y., & Birhanu, Z. (2024). Effectiveness of engaging religious leaders in maternal health education for improving maternal health service utilization in Ethiopia: Cluster randomized controlled trial. Frontiers in Public Health. https://doi.org/10.3389/fpubh.2024.1399472

.29 Vejo, E., & Ćerim, E. (2026). Social Justice in Theological Education for Islamic Religious Education Teachers in Bosnia and Herzegovina: Challenges and Opportunities. Religions. https://doi.org/10.3390/rel17070775

.30 Vinding, N. V. (2021). An American Example of Islamic Chaplaincy Education for the European Context. Religions. https://doi.org/10.3390/rel12110969